الدكتور ابراهيم اشويعر
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بمراكش
جامعة القاضي عياض

الوجيز
في
علم الاجتماع القانوني

- التطور التاريخي لنشأة علم الاجتماع القانوني
- طبيعة وأهداف علم الاجتماع القانوني
- مناهج البحث في علم الاجتماع القانوني
- علم الاجتماعي القانوني والضبط الاجتماعي
- علم الاجتماع القانوني والظاهرة الاجرامية

الطبعة الأولى
2024

فالسياسة الجنائية في الآونة الأخيرة تعرف أزمة في مواجهة ظاهرة الجريمة خاصة في ظل تصاعدها وظهور أنواع جديدة الإجرام في ظل التطور التكنولوجي والرقمي، ويبرز ذلك على مستوى سير العدالة الجنائية وعدم فعاليته الناتجة عن تضخم القضايا المعروضة على المحاكم مما يتعارض من البت في القضايا داخل أجل معقول. وهو ما حذى بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية مؤخرا بإصدار قرار بموجبه تم تحديد الآجال الاسترشادية للبت في جميع أنواع القضايا[209]، محاولة منه في تكريس المقتضيات الدستورية للبت في القضايا داخل أجل معقول.

Tel : +212522 83 33 99
whatsapp : +212600 05 22 06

[209]. قرار المجلس الأعلى للسلطة القضائية عدد: 1244 .7 بتاريخ 21 دجنبر 2023.

الفهرس

مقدمة 3
المحور الأول: ماهية علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع القانوني 7
المطلب الأول : تعريف علم الاجتماع العام وأهدافه 7
أولا : تعريف علم الاجتماع العام 8
ثانيا : أهداف علم الاجتماع العام 10
المطلب الثاني : تعريف علم الاجتماع القانوني : 11
المطلب الثالث : القانون و المصالح الفردية والمشتركة 15
أولا : تعريف القانون 16
ثانيا : علاقة القانون بالقواعد الاجتماعية الأخرى 17
ثالثا : ماهية المصالح الفردية والمصالح المشتركة 19
المطلب الرابع : العلاقة بين القانون والمجتمع 20
أولا : الظاهرة القانونية ظاهرة اجتماعية 21
ثانيا : القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية 23
المطلب الخامس: العلاقة بين القانون والجماعات الاجتماعية 23
المطلب السادس : دور العوامل الاجتماعية في قوة القانون وفعاليته 24
أولا: انبثاق القانون من الواقع الاجتماعي والبيئي المطبق فيه 25
ثانيا: مكانة السلطة القضائية في تدعيم دولة الحق والقانون وتحقيق العدالة 25
ثالثا: جودة القانون تتأسس على قواعد منصفة لجميع أفراده 26
رابعا: خدمة القانون لمصالح الأفراد والمجتمع والدولة 26
خامسا: استناد القانون على مبدأ الشرعية 27
سادسا: أهمية الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي 27
المطلب السادس: أهمية علم الاجتماع القانوني وخصائصه 28
أولا: أهمية علم الاجتماع القانوني 28
ثانيا : خصائص علم الاجتماع القانوني 30
المحور الثاني : علاقة علم الاجتماع القانوني بالعلوم المساعدة للقانون 33

المطلب الأول : علاقة علم الاجتماع القانوني بالقانون 33
المطلب الثاني : علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم السياسة 36
المطلب الثالث : علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم الاقتصاد السياسي 38
المطلب الرابع : علاقة علم الاجتماع بفلسفة القانون 39
المطلب الخامس : علم الاجتماع القانوني وعلاقته بعلم الاجتماع العام 40
المطلب السادس : علاقة علم الاجتماع القانوني بالقانون المقارن 47
المطلب السابع : علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم النفس 48
المطلب الثامن: الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع القانوني 49
المحور الثالث : طبيعة وأهداف علم الاجتماع القانوني ونطاقه 53
المطلب الأول: طبيعة علم الاجتماع القانوني 53
المطلب الثاني : أهداف علم الاجتماع القانوني 54
المطلب الثالث : نطاق مجال الدراسة في علم الاجتماع القانوني 56
المطلب الرابع : وظائف علم الاجتماع القانوني 58
المحور الرابع : التطور التاريخي لنشأة علم الاجتماع القانوني 61
المطلب الأول : الاسهامات الفكرية الكلاسيكية لنشأة علم الاجتماع القانوني 61
الفقرة الأولى : أرسطو 62
الفقرة الثانية : ابن خلدون 63
الفقرة الثالثة : مونتسكيو 64
المطلب الثاني : الاسهامات الفكرية الحديثة لتأسيس علم الاجتماع القانوني 65
الفقرة الأولى : كارل ماركس1818-1883 Karl Marx م 65
الفقرة الثانية : ماكس فيبر 1864-1920 Max wiber 67
الفقرة الثالثة: جورج جورفيتش (1896-1965) Georges Gurvitch 68
الفقرة الرابعة : نيقولا تيماشيف : Nicholas Timasheff (1916-1970) 69
الفقرة الخامسة : اميل دوركهايم1858/ 1917 71
الفقرة السادسة : روسكو باوند " Roscoe Pound" 72
أولا : نظرية الضبط الاجتماعي 72
ثانيا : نظرية المصالح الاجتماعية 73

المطلب الثالث: علم الاجتماع القانوني في الولايات المتحدة الامريكية 73
المطلب الرابع : علم الاجتماع القانوني في أوروبا 77
المحور الخامس : الاتجاهات النظرية في دراسة علم الاجتماع القانوني 81
المطلب الأول : النظرية البنائية الوظيفية: 82
المطلب الثاني : النظرية الماركسية 87
المحور السادس : المناهج العلمية المعتمدة في دراسة علم الاجتماع القانوني 91
المطلب الأول : المنهج التاريخي 91
المطلب الثاني : المنهج المقارن 93
المطلب الثالث : المنهج الاستنباطي 95
المطلب الرابع : منهج المسح الاجتماعي 96
المطلب الخامس: الاستبيان ومنهج المقابلة 97
أولا : الاستبيان 97
ثانيا: المقابلة المباشرة 99
المحور السابع : علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي 103
المطلب الأول : مفهوم الضبط الاجتماعي 104
المطلب الثاني : أهمية الضبط الاجتماعي 106
المطلب الثالث : الضبط الاجتماعي ومكانة القانون في المجتمع 108
المطلب الرابع : وسائل الضبط الاجتماعي 109
النوع الأول: الوسائل غير الرسمية: 110
أولا : القواعد الدينية 110
ثانيا : العادات والتقاليد 111
ثالثا: قواعد الاخلاق 111
رابعا : العرف 111
النوع الثاني : الوسائل الرسمية 112
المحور الثامن : العوامل المؤثرة في صناعة القاعدة القانونية 113
المطلب الأول: قواعد أساسية في الصياغة القانونية 115
المطلب الثاني : تأثر القاعدة القانونية بالعوامل السياسية والاجتماعية 115
..... 117

Tel : +21352283 33 99
whatsapp : +212600 05 22 06

المطلب الثالث : تأثر القاعدة القانونية بالعوامل الاقتصادية 119
المطلب الرابع : تأثر القاعدة القانونية بالطبيعة الإنسانية 120
المطلب الخامس: تأثر القاعدة القانونية بالتطورات التكنولوجية 121
المطلب السادس: تأثر القاعدة القانونية بالعوامل الثقافية 124
المحور التاسع: علم الاجتماع القانوني بالمغرب 127
المطلب الاول : واقع الدراسة الاكاديمية لعلم الاجتماع القانوني بالمغرب 129
الفقرة الأولى : تطور علم الاجتماع القانوني خلال مرحلة الحماية 130
أولا : توسع القانون العرفي في ظل نظام الحماية : 131
ثانيا: تراجع العرف بعد حصول المغرب على الاستقلال 132
الفقرة الثانية: المرجعية الوضعية في النظام التشريعي المغربي 132
أولا : القانون الخاص المغربي في ظل الحماية 133
ثانيا : إصلاحات سلطات الحماية للتنظيم القضائي 134
ثالثا: إنشاء المحاكم العصرية 134
المطلب الثاني : السوسيولوجيا القانونية والإصلاحات التشريعية خلال فترة الحماية وما بعدها 135
الفقرة الأولى : الاصلاحات التشريعية بعد حصول المغرب على الاستقلال 136
الفقرة الثانية: التوحيد التشريعي مدخل لتعزيز البعد السوسيولوجي للقانون 136
الفقرة الثالثة: تأخر السوسيولوجيا القانونية في مقابل تطور الاصلاحات التشريعية 137
الفقرة الرابعة: الاصلاحات التشريعية منذ سنة 2000 الى صدور دستور 2011 138
الفقرة الخامسة : الاصلاحات التشريعية بعد صدور دستور 2011 139
الفقرة السادسة : تحديات الدراسة الاكاديمية لعلم الاجتماع القانوني في ضوء التطور التشريعي 142
المحور العاشر: الظاهرة الاجرامية في ضوء علم الاجتماع القانوني 143
المطلب الأول: فلسفة التجريم في المجتمعات الحديثة 144
المطلب الثاني : مفهوم القيم والمصالح الاجتماعية 146
الفقرة الأولى: ماهية القيم الاجتماعية 147
الفقرة الثانية: مدلول المصلحة الاجتماعية 150

المطلب الثالث : أهمية المصلحة الاجتماعية في الاستقرار القانوني 155
الفقرة الأولى: مفهوم الاستقرار القانوني 156
الفقرة الثانية: أهمية الاستقرار القانوني للمجتمع 158
الفقرة الثالثة : علاقة المصالح والقيم الاجتماعية بالتجريم 159
المطلب الرابع : أسس فلسفة التجريم في العصر الحديث 160
الفقرة الأولى : المبادئ الكلاسيكية في التجريم 161
أولا: أساس العقوبة في فكر المدرسة التقليدية الأولى 161
ثانيا: الدعائم الفلسفية للمدرسة الكلاسيكية وأثرها على حركة التشريعات 162
ثالثا: أثر فكرة المدرسة التقليدية الأولى على حركة التشريعات 165
الفقرة الثانية : فلسفة التجريم في المدرسة النيوكلاسيكية 166
أولا : حرية الاختيار النسبية أساس المسؤولية الجنائية 166
ثانيا . مزايا المدرسة التقليدية الحديثة : 167
ثالثا: فلسفة العقوبة في فكر المدرسة التقليدية الجديدة 167
الفقرة الثالثة : أسس ودعائم السياسة الوضعية 168
أولا: الدعائم الفلسفية للسياسة الجنائية 170
ثانيا: الفكر الوضعي وأثره في العلوم الجنائية 172
الفقرة الرابعة : أسس ودعائم السياسة التوافقية 173
أولا: الدعائم الفلسفية للمدرسة التوافقية 173
ثانيا: الاتجاه الدولي لقانون العقوبات 174
الفقرة الخامسة : فلسفة العقوبة حسب رواد حركة الدفاع الاجتماعي 175
أولا: الدفاع الاجتماعي عند جراماتيكا 177
ثانيا: الدفاع الاجتماعي عند مارك انسل 178
الفقرة السادسة : تطور القانون الجنائي المغربي في ضوء تطور نسق المجتمع المغربي .179
أولا : مرحلة عهد الحماية 180
ثانيا : مرحلة الاستقلال 180

Tel : +212522 83 33 09
whatsapp : +212600 05 22 06

الدكتور ابراهيم اشويمر
استاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بفاكس
جامعة القاضي عياض

هذا الكتاب

في ضوء الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية التي عرفها المغرب في الآونة الأخيرة و باعتبار أن دراسة القانون في علاقته بالمجتمع مرتبط بوضع القاعدة القانونية لما له من امتداد وارتباط بالواقع الاجتماعي، فهو يترجم ويعكس هذا الواقع الاجتماعي في نصوصه القانونية في زمن معين وفي بلد معين على ضوء ارتباطه بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة.

ومن جهة أخرى اعتنى المهتمون بهذا الحقل المعرفي لعلم الاجتماع القانوني، من خلال استناده على دراسة النظام القانوني في إطار الوسط والمحيط الاجتماعي، مما يساهم في تجاوز محدودية الدراسات القانونية .كما يتيح الاستفادة من مناهج البحث السوسيولوجي في دراسة الأبعاد الجديدة للقواعد القانونية و بالتالي المساهمة في جودة الصياغة القانونية، وأيضا ترشيد المشرع نحو اعتماد أفضل القواعد القانونية الناجعة لمحاربة ظاهرة معينة، وفي هذا الصدد ظهر علم الاجتماع القانوني بعد فشل علم الاجتماع العام بدراسة الظاهرة القانونية والمؤسسة التشريعية دراسة اجتماعية معمقة، وبعد محدوديته أيضا في دراسة كل ما له علاقة بالمؤسسة التشريعية دراسة اجتماعية، كما ظهر علم الاجتماع القانوني بعد محدودية القانون في دراسة القوانين والتشريعات وأجهزة العدالة الجنائية دراسة اجتماعية علمية تفهم الجذور الاجتماعية للقوانين والتشريعات ومصادر قوتها وفاعليتها في المجتمع والنسيج الاجتماعي، فعلم الاجتماع القانوني يدرس الجوانب الاجتماعية للقانون، ويدرس في الوقت ذاته الملامح والصيغ القانونية التي تحكم المجتمع ومؤسساته ومكوناته، بمعنى ذلك أن علم الاجتماع القانوني يدرس المجتمع دراسة قانونية ويدرس القانون دراسة اجتماعية وذلك لتحقيق عدة أهداف، وهو ما قمت بمقاربته ضمن هذا الكتاب من خلال عدة محاور.